الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والأربعون
الوثائق الرسمية *

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٩
المعقودة يوم الجمعة
٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN/SA COLLECTION

NOV 28 1988

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

الرئيس : السيد أوكييو (كينيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٥ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج

البندان ٤٩ و ١١٤ من جدول الأعمال : استعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/43/SR.19
15 November 1988
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١١٥ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (A/43/6 و Corr.1 ؛ A/43/16 و Corr.1 (Part I)و Add.1 و A/43/16 (Part II) و Add.1 ؛ و A/43/124 و Add.1 ؛ و A/43/179 ؛ و A/43/326 و Corr.1 و Add.1 ؛ و A/43/329 و Add.1 ؛ و A/43/626 ؛ و A/43/651 و Add.1)

١ - السيد ريبير (المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ورئيس مجلس تخطيط البرامج وميزنتها) : قال إن لجنة البرنامج والتنسيق نظرت في دورتها الثامنة والعشرين في التنقيحات المقترح إدخالها على الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ (A/43/6 و Corr.1) وأدخلت عليها العديد من التعديلات [A/43/16 (Part I)] ؛ وأشار الى أن استنتاجات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتعلقة بهذا الموضوع ترد في الوثيقة A/43/626 .

٢ - وفيما يتعلق بمشروع مقدمة الخطة متوسطة الاجل التي تبدأ في عام ١٩٩٢ (A/43/329) ، قال إنه وفقا للقرار ٢١٣/٤١ ، تُعرض على الدول الاعضاء لاول مرة وثيقة من ذلك القبيل في هذه المرحلة من إعداد الخطة متوسطة الاجل . وأوضح أن الامر يتعلق بعملية تشاور بدأت بصدور الوثيقة A/42/512 في عام ١٩٨٧ ، وتأخذ في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في مرات عديدة . وفيما يتعلق بالمشروع ذاته ، قال إن الامانة العامة تود معرفة آراء الوفود حول نقاط معينة . وأشار في المقام الاول الى أهمية تبسيط عملية إعداد الخطة . وتجدر الاشارة الى أن هذا التبسيط لا يفترض على الإطلاق تخفيض البرامج ودور المنظمة بل بالعكس . وترد استنتاجات لجنة البرنامج والتنسيق وتوصياتها في هذا الصدد في الفقرة ٧٢ من تقريرها عن دورتها الثامنة والعشرين المستأنفة [A/43/16 (Part II)] . وعلى هذا الاساس ، نظر مجلس تخطيط البرامج وميزنتها في قائمة منقحة من المقترحات المتعلقة بالبرامج الرئيسية للخطة متوسطة الاجل وغيرها من البرامج ذات الصلة . وأعرب عن استعداد الامانة العامة لتعميم هذه القائمة الجديدة . وفي هذا الصدد حثّ اللجنة على الإسراع بإعلان استنتاجاتها فيما يتعلق بهيكل الخطة ، وذلك لتمكين الامين العام من بدء عملية المشاورات مع الهيئات الحكومية الدولية في أوائل عام ١٩٨٩ . ووجه في المقام الثاني نظر الوفود الى الفرع ثالثا من مشروع المقدمة المتعلق بالاولويات . ولاحظ أن من الهام جدا أن تتوصل الدول الاعضاء الى اتفاق بشأن هذا الموضوع ، لانه حتى إذا افترض أنه سيتم التغلب على الازمة المالية الحالية ، فإن موارد المنظمة ستظل محدودة .

(السيد ريبير)

٣ - وأخيرا ، وفيما يتعلق بجدول المشاورات المتعلقة بالخطة متوسطة الاجل (A/43/329/Add.1) ، قال إن الامين العام يولي أهمية خاصة لتحديد أولويات شتى البرامج الفرعية من قِبَل الهيئات الحكومية الدولية ذات الاختصاصات القطاعية والوظائفية والاقليمية .

٤ - واختتم قائلا إن الخطة متوسطة الاجل لا يمكنها التكهن بالمستقبل ، ولكن ينبغي أن تزود المنظمة بالقدرة اللازمة لتكييف أنشطتها مع الظروف . ومن المهم ، من ناحية أخرى ، أن تتواصل المشاورات مع الدول الاعضاء بصورة دائمة .

٥ - السيد موري (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق) : قدم تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين فقال إن هذه الدورة كانت أول دورة عقدتها اللجنة منذ توسيع عضويتها وقد كُلِّلت بنجاح . وأضاف أن اللجنة عقدت ، في غضون سبعة أسابيع ، ٧٠ جلسة رسمية وربما عددا معادلا من الجلسات غير الرسمية . وإن هذا يبين بوضوح مدى تفاني الممثلين في سبيل الدورة ، ولكنه يمثل أيضا مشكلة يتعين مواجهتها في المستقبل القريب . وأوضح أنه يكفي إلقاء نظرة على جدول الاعمال المؤقت للدورة التاسعة والعشرين لملاحظة أن عبء العمل ما زال كبيرا .

٦ - وواصل حديثه قائلا إن التنقيحات التي تم إدخالها على الخطة متوسطة الاجل قد حظيت باهتمام اللجنة لمدة أطول من أية مسألة أخرى ، وترد نتائج هذا النظر في الفقرات من ١٠٠ الى ١٤١ من الجزء الاول من التقرير (A/43/16) . وتوجد في الفقرات من ١٠٣ الى ١٠٦ استنتاجات وتوصيات عامة تهدف الى تسهيل الاعمال في هذا المجال .

٧ - واسترسل قائلا إن التنقيحات التي أوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق تشهد على وجود رغبة جماعية في جعل الخطة متوسطة الاجل الاستراتيجية العالمية لتنظيم حيوي وليس فقط تحديد لخطة موجودة من قبل لمدة سنتين . وهكذا توصي لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ١١٩ ، ببرنامج جديد يتعلق بآثار الديون الخارجية على التنمية . وسعت اللجنة ، في الفقرة ١٢١ ، الى أن تعكس قرارات الجمعية العامة الاخيرة بشأن البيئة . وفيما يتعلق بالفصل ١٦ من الخطة ، أخذت اللجنة في الاعتبار أيضا مداولات مجلس التجارة والتنمية . كذلك ترد في الفقرة ١١٧ من التقرير التوصيات المتعلقة بالفصل ٧ الخاص بالرقابة الدولية على المخدرات . ولوحظ أن كل هذه

(السيد موري)

التنقيحات ضرورية ليس فقط بالنسبة للفترة الانتقالية وإنما أيضا لإرساء أسس دورة التخطيط القادمة .

٨ - ومضى قائلا إن ملاحظات اللجنة المتعلقة بوضع الخطة متوسطة الأجل المقبلة ترد في الفقرات من ٣٦ الى ٧٣ من الجزء الثاني من التقرير . وأوضح أن أجزاء هذا التقرير المعنونة "النظر في المسألة" قد أُثريت لأخذ التوصيات الواردة في الفقرتين ٦٧ و ٧٣ في الاعتبار .

٩ - واسترسل قائلا إن لجنة البرنامج والتنسيق قد نظرت في مشروع مقدمة الخطة متوسطة الأجل وسعت الى معرفة ما إذا كانت تعكس أولويات الدول الأعضاء . وأشار الى أن هذه المسألة هي موضوع الفقرات من ٤٨ الى ٥٠ من التقرير . وأوضح أنه ترد في الفقرات من ٥١ الى ٦٣ دراسة للهيكل الجديد المقترح للخطة متوسطة الأجل . وفي هذا الصدد قال إن لجنة البرنامج والتنسيق ارتأت أن المعلومات المتوفرة لديها غير كافية لتمكينها من التوصل الى استنتاج حول جوهر المسألة . لذا فقد أوصى بأن تقوم الجمعية العامة بالنظر في هذه المسألة في دورتها الثالثة والاربعين . وأردف قائلا إن هذه التوصية تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لعملية الإعداد المقبلة للخطة متوسطة الأجل .

١٠ - ومضى قائلا إنه عملا بالقرار ٣١٢/٤٣ ، توصي لجنة البرنامج والتنسيق ، في الفقرة ٧٠ من تقريرها ، بالموافقة على جدول المشاورات .

١١ - وفيما يتعلق بمدة الخطة المتوسطة الأجل المقبلة ، توصي اللجنة ، في الفقرة ٧١ من تقريرها بأن تشمل الخطة الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ .

١٢ - وأشار الى أن استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق كانت موضع مشاورات مكثفة وقد أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى استئناف دورته الأخيرة (المقرر ١٨٤-١٩٨٨) .

(السيد موري)

١٣ - وواصل حديثه قائلا إن نظر لجنة البرنامج والتنسيق في أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ يرد في الفقرات من ١٤ الى ٢٨ من الجزء الاول من التقرير . وأوضح أن استنتاجات وتوصيات اللجنة الواردة في الفقرات ٢٢ الى ٢٥ و ٢٧ يمكن أن تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للأعمال المقبلة المتعلقة بفعالية المنظمة .

١٤ - وأردف قائلا إنه ترد في الفقرات من ١٤٢ الى ١٤٤ من التقرير استنتاجات وتوصيات تتعلق بمسائل التنسيق . وقال إن هذه التوصيات مفيدة بشكل خاص لأن التقارير المتعلقة بالتحليلات البرنامجية الشاملة لعدة منظمات غير مرضية عموما من حيث محتواها التحليلي . واستدرك قائلا إن لجنة البرنامج والتنسيق رحبت بتقرير الأمين العام عن متابعة تحليل البرنامج على نطاق المنظومة بشأن البحوث الاقتصادية والاجتماعية وتحليل القرارات في منظومة الأمم المتحدة ، واعتبرت أنه يمكن اتخاذ التقرير ، بالرغم من نواقصه ، نموذجا لتقارير أخرى من نفس القبيل يتعين إعدادها في المستقبل . وأردف قائلا إن لجنة البرنامج والتنسيق قد ارتأت أيضا ، علما بأن التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات يجب أن يكرس للتنمية الصناعية في عام ١٩٩٠ ، أن تنمية الموارد البشرية ينبغي أن تكون موضع تحليل من ذلك القبيل يجري في المستقبل القريب .

١٥ - وفيما يتعلق بالتقرير الشامل السنوي للجنة التنسيق الادارية ، أحاطت لجنة البرنامج والتنسيق علما بالتحسينات التي أدخلت على هذا التقرير وتلك المقترح إدخالها عليه في المستقبل .

١٦ - وفي هذا الصدد ، وفيما يتعلق بالاجتماعات المشتركة للجنة التنسيق الإدارية ولجنة البرنامج والتنسيق ، ذكّر بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمد في عام ١٩٨٨ القرارات والمقررات التالية المتعلقة بأعمال لجنة البرنامج والتنسيق : ١٩٨٨/٦٢ ، و ١٩٨٨/٦٤ ؛ و ١٩٨٨/٧٧ و ١٩٨٨/١٨٤ .

١٧ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قدم تقرير اللجنة الاستشارية عن البند قيد النظر (A/43/626) ، ولاحظ أن آراء اللجنة الاستشارية وتوصياتها ، التي يتسم العديد منها بطابع هيكلي ، مقدمة بصورة موجزة بقدر الإمكان ،

(السيد مسيلي)

حيث عملت اللجنة الاستشارية جاهدة على ألاّ تكرِّر بأية حال من الاحوال مداولات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق .

١٨ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية خلصت الى أن الطريقة التي تم بها تنقيح الخطط متوسطة الاجل غير مرضية (الفقرتان ٥ و ٦ من التقرير) وأوصت الامين العام بأن يقدم اليها ، وكذلك الى لجنة البرنامج والتنسيق ، مقترحات بشأن أفضل طريقة لمعالجة مسألة التنقيحات في المستقبل للخطط المتوسطة الاجل ، وينبغي النظر في هذه المقترحات في ذات الوقت الذي يُنظر في الخطة متوسطة الاجل القادمة التي تبدأ في عام ١٩٩٢ .

١٩ - وقال إن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد أفاضت فيما يتعلق بمسألة الجدول الزمني للمشاورات المتصلة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة التي تبدأ في عام ١٩٩٢ (الفقرات ٨ الى ١٧ من التقرير) . وجاء في أول استنتاج لها أن جدول المشاورات المقترح معقد للغاية ويتطلب بعض التبسيط . واقترحت عددا من المجالات التي يمكن أن يشملها هذا التبسيط . ففيما يتعلق بطريقة الحصول على وجهات نظر الهيئات القطاعية والوظيفية والاقليمية التي لا تعقد دورات في خلال فترة المشاورات المتصلة بالخطة المتوسطة الاجل ، تشك اللجنة الاستشارية في مدى فعالية نهج التراسل الذي تقترحه الامانة العامة (الفقرتان ١١ و ١٢ من التقرير) وأشار السيد مسيلي في هذا الصدد الى أن ١١ عضوا فقط من مجموع الدول الاعضاء قد بعثوا بردودهم الى الامانة العامة التي كانت قد طلبت منهم إرسال وجهات نظرهم كتابة بشأن مقدمة الخطة المتوسطة الاجل . واقترحت اللجنة الاستشارية التحقق من وجهات نظر الهيئات المعنية ، في اجتماعها الاخير الذي يعقد عادة قبل تحديد الجدول الزمني لمشاوراتها .

٢٠ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية على استعداد لتلقي بعض مشاريع فصول الخطة المتوسطة الاجل والتشاور بشأنها (الفقرة ١٣ من التقرير) على ألاّ يفسر ذلك بانه يحول دون اضطلاعها بدورها فيما بعد بشأن استعراض الخطة المتوسطة الاجل المقترحة الفعلية . واستنتجت اللجنة أيضا أن عملية المشاورات المسبقة التي تجريها الوكالات المتخصصة (الفقرة ١٦) يجب تبسيطها أيضا . وفيما عدا الملاحظات التي أعربت عنها اللجنة والتعديلات الناجمة عن توصياتها الواردة في الفقرات ١٢ الى ١٦ من تقريرها لا ترى اللجنة الاستشارية مانعا من اعتماد جدول المشاورات المقترح .

(السيد مسيلي)

٢١ - وفيما يتعلق برأي اللجنة الاستشارية بشأن إعداد الخطة المتوسطة الاجل المقبلة استرعى السيد مسيلي انتباه اللجنة الى الفقرة ٢٥ من التقرير التي تشير الى ضرورة توضيح التغطية المستهدفة للخطة وكذلك الى الفقرة ٢٣ التي تتضمن وجهات نظر اللجنة بشأن الاقتراح الرامي الى إعادة تصنيف الـ ١٤٨ برنامجا الحالية الى نحو ٤٠ برنامجا . وترى اللجنة أنه ينبغي تشجيع مساعي تبسيط الخطة المتوسطة الاجل . كما يتعين أيضا أن يتم التأكيد للدول الاعضاء على أن هذا التبسيط لا يعني تخفيض البرامج التي تمت الموافقة عليها .

٢٢ - السيد مارتوهادينغورو (رئيس وحدة التفتيش المشتركة) : قدم تقرير الوحدة المعنون "الإبلاغ عن أداء برامج الامم المتحدة ونتائجها" (A/43/124) فأشار الى أن التقدم الضخم الذي أحرزته الامانة العامة منذ عشر سنوات في مجال تخطيط وميزنة البرامج لم ينعكس مطلقا على رصد هذه البرامج وتقييمها . ولاحظ بالنظر الى تقارير الاداء التي وضعتها الوحدة في عام ١٩٨١ أن الامانة العامة كانت متأخرة عن بعض الوكالات المتخصصة في مجال تصور آليات التقييم واستحداثها واستخدامها . وقد طلبت الجمعية العامة في تقريرها ٣٦/٢٢٨ الى الامين العام تعزيز نظم وخدمات التقييم وتحديد مهامها ومسؤولياتها . وقد لاحظت الوحدة في تقاريرها لعام ١٩٨٥ أن الامم المتحدة قد ازداد تأخرها عن الهيئات الاخرى في المنظومة . وكان الامين العام قد تعهد في الواقع بأنه سيتم إيجاد حلول دائمة لتعزيز الموظفين المعنيين بالتقييم وإن كان قد أقرَّ في تقريره الاخير بشأن هذه المسألة ، في عام ١٩٨٦ ، أن التقدم المحرز في هذا المجال ، إذا ما افترض أنه قد تم إحراز أي تقدم ، ما زال محدودا .

٢٣ - وأضاف قائلا إن الدراسة الاخيرة التي اضطلعت بها الوحدة قد بدأت من المداولات التي جرت في عام ١٩٨٥ في اللجنة الخامسة بشأن تخطيط البرامج وميزنتها . وكانت الامانة العامة قد وافقت في ذلك الحين على إعداد تقارير أكثر وضوحا وأكثر تحليلا عن تنفيذ البرامج ونتائجها . والواقع أن التقارير التي توضع كل عامين منذ عام ١٩٨٠ عن تنفيذ البرامج تكتفي بسرد آلاف النواتج ، والتقييمات المتعمقة وإن كانت مفيدة من غير شك لا تشمل سوى برنامج واحد أو جزء من برنامج في كل عام ، كما أن نظام التقييم الذاتي الذي نشرت الامانة العامة بشأنه توجيهات في عام ١٩٨٦ لا ينص صراحة على أية تقارير متعمقة تتضمن سردا للنتائج التي أحرزها كل برنامج ، وأوجه التقدم المحرزة

(السيد مارتوهادينغورو)

والصعاب التي ووجهت . وفضلا عن ذلك فقد واصلت الجمعية العامة واللجنة الخامسة وأجهزة أخرى متعددة طلب تعزيز آليات الرصد والتقييم (القرار ٤٠/٢٤٠) وإدماج أفضل للتقييم في دورة تخطيط البرامج (تقرير لجنة البرنامج والتنسيق لعام ١٩٨٧ والقرار ٤٢/٢١٥) . ومضى قائلا إن نظام التقييم الشامل الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٣٦/٢٣٨ وفي قراراتها اللاحقة لن يخرج مطلقا فيما يبدو الى حيز الوجود .

٢٤ - وأردف قائلا إن الوحدة قد حثت في التوصية ٢ من تقريرها على تعزيز أنشطة التقييم على الأقل في الوحدات الادارية الرئيسية في الأمانة العامة ، وعلى حصول وحدة التقييم المركزية على الملاك الكافي ، وعلى حصول جميع مدراء البرامج والبرامج الفرعية على التدريب الملائم حتى يتسنى لهم إعمال جهاز التقييم الذاتي ، وعلى تعزيز وحدة الرصد المركزية . واقترحت وحدة التفتيش المشتركة في التوصية ٣ وضع تقرير متعمق ، بصورة منتظمة يقدم الى الأجهزة الحكومية الدولية بشأن بعض إجراءات ونتائج التحسينات في الادارة في مجال منتقى من مجالات الدعم الاداري أو خدمة المؤتمرات التي تستهلك جزءا كبيرا من ميزانية المنظمة وتتعلق التوصية ٤ بالجهود اللازمة لتحسين الجمع بين معلومات أداء البرامج والمعلومات المالية .

٢٥ - وأصرّ رئيس وحدة التفتيش المشتركة على ضرورة دعم التوصية ١ بصورة خاصة وهي تتعلق بتحسين تقارير أداء البرامج . إن هذه التقارير التي تركّز أساسا على سرد النواتج سوف يستعاض عنها بتقارير تتضمن موجزا تحليليا في صفحة واحدة لكل برنامج فرعي وتوضح أوجه التقدم والمنجزات والصعاب في ضوء الأهداف المحددة في الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية المقترحة حتى يتسنى للأجهزة المختصة النظر في الوقت ذاته ، ومع توحيد العرض ، في المعلومات المتعلقة بالتنفيذ السابق والمقترحات الحالية والآثار المقبلة . وقال إن الآليات اللازمة لوضع مثل هذه التقارير موجودة بالفعل وهي جهاز التقييم الذاتي ونظم جمع البيانات وتستخدم بالفعل في إعداد التقارير الحالية . ويكفي في الواقع العمل على دمج هذين العنصرين .

٢٦ - وأكد رئيس وحدة التفتيش المشتركة من جديد في ختام كلمته أن المنظمة لديها الوسائل (التوجيهات ، عملية وضع التقارير ، الخ..) لاستحداث جهاز منظم لتقارير التقييم ومن ثم فانه يجدر إنشاء هذا الجهاز وإلاّ ظل نظام تخطيط البرامج غير كامل وظلت التحسينات التي أكدت عليها اللجنة الخامسة عام ١٩٨٥ حبرا على ورق لفترة طويلة أخرى .

البندان ٤٩ و ١١٤ من جدول الاعمال : استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ (تابع) (A/43/16 و Corr.1 و Add.1 و A/43/16 (Part II) و Add.1 (Part I) ، A/43/286 و Corr.1 ، A/43/651 و Add.1 ؛ A/C.5/43/1/Rev.1 و Rev.1/Add.1)

التقديرات المنقحة - الباب الاول

٢٧ - السيد غوبتا : ذكر فيما يتعلق بتخفيض ملاك الموظفين أن الجمعية العامة أوضحت في قرارها ٢١٣/٤١ أن النسب المئوية المشار اليها في التوصية ١٥ لفريق الـ ١٨ ينبغي أن تعتبر أهدافا لدى صياغة خطط الامين العام التي سيقدمها الى الجمعية العامة ، وطلبت الى الامين العام أن ينفذ هذه التوصية بمرونة لتفادي أي أثر سلبي على البرامج . وقال إن آثار تخفيض الملاك تكتسي بالنسبة للوفد الهندي أهمية رئيسية . وهو يلاحظ في هذا الصدد أن لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد رأتا ضرورة إعادة الـ ١٠٠ وظيفة الى ادارة خدمة المؤتمرات مراعاة للطبيعة الخاصة لاعمالها . إن آراء هاتين اللجنتين تختلف فقط من حيث أن اللجنة الاستشارية توصي بأن يقابل إعادة هذه الوظائف تخفيض ٥٠ وظيفة في قطاعات أخرى ، وأن تموّل الوظائف الـ ٥٠ الاخرى من الوفورات بينما توصي لجنة البرنامج والتنسيق اعتبار الـ ١٠٠ وظيفة المشار اليها وظائف إضافية .

٢٨ - ومضى قائلا إن تقرير اللجنة الاستشارية (A/43/651) لا يتضمن أية ايضاحات بشأن آثار توصياتها على البرامج . كما يلاحظ في إضافة هذه الوثيقة أن اللجنة الاستشارية قد أُبلغت أن الامين العام ليس في وضع يسمح له بالتقدم باقتراحات بشأن تخفيضات الوظائف علاوة على ما جاء في تقريره عن التقديرات المنقحة ، أو التعليق على العنصرين الآخرين من آلية التعويض التي اقترحتها اللجنة الاستشارية .

٢٩ - وقال إن الوفد الهندي يود معرفة الاثر الذي سيترتب على تخفيض الـ ٥٠ وظيفة الموصى به ، بالنسبة لمختلف البرامج وبخاصة انشطة الخدمات القليلة الموظفين . وما لم يحصل الوفد الهندي على معلومات دقيقة فلن يتمكن من تأييد توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

٣٠ - السيدة أولدفلت (السويد) : أعلنت ، فيما يتعلق بمسألة الإصلاح والتقديرات المنقحة المترتبة عليه ، أنه يجب ألاّ يغيب عن الأنظار التمييز بين تحقيق الإصلاح والوفورات . فعملية الإصلاح تهدف إلى تحسين فعالية المنظمة ، وهو موضوع القرار ٢١٣/٤١ ، في حين أن خفض النفقات لا يشكل في حد ذاته إجراء في هذا الاتجاه . ويجب بالتالي على اللجنة الخامسة ، عند فحص التقديرات المنقحة ، أن تبقي نصب أعينها ضرورة تفادي ترتب آثار سلبية في البرامج على تخفيض ملاك الموظفين ، وبالخصوص البرامج المتعلقة بالمجالات التي تكتسي أهمية حيوية لنجاح الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في هذا الصدد ، ولاسيما نزع السلاح وصيانة السلم ، وتعزيز حقوق الإنسان ، ومكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها ، والنهوض بالمرأة ، وحماية البيئة . وأعربت عن انشغال وفد السويد من ناحية أخرى بسبب الآثار السلبية التي قد تسببها التخفيضات في خدمات الأمانة العامة ، وملاك موظفيها غير كبير ، وتقصد بالخصوص إدارة شؤون نزع السلاح التي يرجح أن توسع اختصاصاتها في السنوات القادمة . ويجدر بالتالي أن تزود المنظمة ، في إطار الإصلاح ، بما يكفي من الموارد لتؤدي دورها الرئيسي . وأعلنت أن وفد السويد يرى في هذا الصدد أن الأمين العام اضطلع بصورة مرضية بمهمة الإصلاح التي عهدت بها إليه الجمعية العامة .

٣١ - السيد بور (فرنسا) : ذكّر بأن لجنة البرنامج والتنسيق اقترحت الاقتصاد في تخفيض ملاك الموظفين على نسبة ١٠ في المائة في حالة إدارة شؤون المؤتمرات ، وهو ما قبلته اللجنة الاستشارية ، ملاحِظَة أن التخفيض بهذه النسبة سيؤدي إلى إعادة ١٠٠ وظيفة بتكلفة ٩٠٠ ٨٩٣ ١٢ دولار لفترة الميزانية . وبما أن الأمانة العامة أبلغت بأنها ليست في الوقت الحالي في موقع يمكنها من أن تحدد بدقة حدود إمكانية تحميل هذه التكلفة على أبواب أخرى من الميزانية ، ومن بينها الباب ٢٩ ، فقد أوصت اللجنة الاستشارية بأن تفحص الأمانة العامة هذه المسألة وأن تقدم إلى اللجنة الخامسة تقريرا عن ذلك في عام ١٩٨٩ .

٣٢ - وأضاف قائلا إن الوفد الفرنسي يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها ، خاصة وأن المبلغ المعني يشكل جزءا ضئيلا نسبيا من مجموع الميزانية ، وأنه يفترض ألاّ يصعب استيعابه نظرا إلى الشكوك التي لاتزال قائمة ، ولاسيما فيما يتعلق بمعدل شغور الوظائف ومكاسب التغيير المسجلة منذ بداية السنة . ويجب بالتالي أن تتسنى إعادة هذه الوظائف المائة إلى إدارة شؤون المؤتمرات دون تجاوز مبلغ الميزانية الإجمالي . وختم كلمته معلنا أن الوفد الفرنسي لا يفهم سبب اقتراح اللجنة الاستشارية إجراء خفض بمبلغ ٣ ملايين دولار في إطار الباب ٢٩ من الميزانية ، وأن الوفد الفرنسي يوافق على أن تعاد إلى هذا الباب الاعتمادات اللازمة لتمويل المائة وظيفة .

٣٣ - السيد غريبغ (استراليا) : لاحظ أن اللجنة الاستشارية بذلك جهودا جديرة بالثناء لغرض شيء من الانضباط على الأمانة العامة من أجل تطبيق التوصية ١٥ التي قدمها فريق الثمانية عشر . ولذلك ، يرى الوفد الاسترالي أن عدم تطبيق الأمانة العامة لهذه التوصية بحذافيرها أمر يبعث على الانشغال ، وأن الطريقة التي قرر بها إجراء تخفيضات ملاك الموظفين طريقة غير مقبولة . فالتخفيضات لم تتم على أساس أولويات محددة بوضوح أو على أساس معايير مهنية ثابتة ، بل كانت موضع خلافات ومساومات داخلية . ومن الواضح في هذا الموضوع أن السيد ويزنر يعلم أكثر مما يعلمه البعض من زملائه ، وهو عزاء ضئيل لأقسام الأمانة العامة الأخرى أو للدول الأعضاء . فطلب إدارة شؤون المؤتمرات إعفاءها من التطبيق الكامل للتخفيضات المترتبة على فحص كل وظيفة على حدة طلب يثير صعوبات جدية لدى الوفد الاسترالي الذي يعترف حقا بوجود صلة مباشرة بين عدد المؤتمرات وحجم الخدمات التي يجب تقديمها ، ولكن لا تتوافر له أية حجة مفصلة كفيلة بإقناعه بصحة طلب هذه الإدارة . ونظرا إلى عدم وجود أدلة لايزال الوفد الاسترالي يرى أنه يجب تطبيق التوصية ١٥ بحذافيرها . ويبدو من الحيف أن تتضرر أقسام أخرى من الأمانة العامة لصالح إدارة كبيرة الحجم فعلا تضم أكثر من ٥٠٠ ٢ موظف ولها اعتمادات تتجاوز ٢٣٠ مليون دولار .

٣٤ - ومضى قائلا إن الوفد الاسترالي ، وهو على استعداد للموافقة على الإجراء الذي اقترحته اللجنة الاستشارية بصفته إجراء على المدى القصير ، يرى أيضا أنه يجب على اللجنة الخامسة تصور حل على المدى الطويل ، ولهذا الغرض ، يجب أن تتوافر للجنة معلومات أوفى عن حجم العمل ومستويات الإنتاجية الفعلية ، قبل أن تقبل دون حجة تأكيد الأمانة العامة بأن إجراء أي خفض إضافي في مواردها سيؤدي إلى إحداث آثار سلبية على البرامج .

٣٥ - واسترسل قائلا إن الوفد الاسترالي يلاحظ أنه قد تم إبلاغ اللجنة الاستشارية بأنه لا يمكن تقديم أرقام دقيقة عن آثار التخفيضات التعويضية للوظائف على البرامج . وإذا كان الأمين العام لا يستطيع تقديم أدلة مقنعة على ما يؤكده ، فيجب ألاّ تكون اللجنة الخامسة ساذجة وأن تسمح بالتلاعب بها وبوضع مصالح الأمانة العامة فوق مصالح الدول الأعضاء . ومثلما لاحظ ممثل غانا في جلسة سابقة ، يمكن تحسين القدرة التنفيذية لمنظمة ما بغرض علاج لترهلها والقضاء على التبذير ، ولكن العكس غير صحيح .

٣٦ - الرئيس : دعا الوفود إلى الامتناع عن التهجم على موظفي الأمانة العامة الغائبين الذين لا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم .

٣٧ - السيد مودهو (كينيا) : شاطر وفدَي الهند والسويد رأيهما فيما يتعلق بضرورة تفادي إجراء تخفيضات في ملاك الموظفين قد تهدد برامج معينة ، واقترح أن يفحص الامين العام حالات الاقسام التي أجريت فيها تخفيضات كبيرة ؛ وأعلن أن وفد كينيا يرى أنه ينبغي ألاّ تتم إعادة ١٠٠ وظيفة إلى إدارة شؤون المؤتمرات على حساب أقسام أخرى في الامانة العامة .

٣٨ - السيد كينتشن (المملكة المتحدة) : لاحظ أنه ينبغي أن تسهل الاقتراحات الواردة في الفصل الاول من التقديرات المنقحة تطبيق التوصية ١٥ التي قدمها فريق الشمانية عشر . وقد اقترح فعلا حلاّن لا يختلف الواحد منهما عن الآخر إلاّ من حيث حجم التخفيض المزمع القيام به في إدارة شؤون المؤتمرات . وقد فحصت الخيارين بالتفصيل لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية اللتان وافقتا على إجراء خفض بنسبة ١٠ في المائة بدلا من ١٤ في المائة في إدارة شؤون المؤتمرات ، كما وافقتا على إجراء خفض عام بنسبة ١٣,١ في المائة بدلا من ١٣,٠٢ في المائة . وبتلك الموافقة ، انضمت الهيئتان إلى رأي الامين العام ، الذي لاحظ في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من الفصل الاول من التقديرات المنقحة أنه في حالة عدم وجود قرار تتخذه الهيئات الحكومية الدولية بخفض أنشطة البرامج ، فإن إجراء خفض في ملاك الموظفين يتجاوز ١٠ في المائة كفيل بعرقلة خدمات المؤتمرات ، ومن شأنه أن يؤدي إلى ضرورة إجراء خفض كبير في عدد المؤتمرات والاجتماعات . وقال إن ممثل اليونان ، الذي تحدث باسم الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، أعلن أنه لا يبحث عن إعادة فتح باب نقاش مسألة جدول ملاك موظفي إدارة شؤون المؤتمرات ، وهو ما يوافق عليه تماما الوفد البريطاني ، غير أن الوفد البريطاني يرى من المؤسف أنه لم تتوافر بعد للجنة معلومات كاملة عن أنشطة وموارد هذه الإدارة ، وأنه لم تتح لاية هيئة حكومية دولية فرصة فحص البيانات الإحصائية المفصلة التي تبرر إجراء خفض أقل بكثير من معدل شغور الوظائف ، بل وأقل من النسبة الحالية لشغور الوظائف . وإذا بقي حجم الخدمات المطلوبة ثابتا ؛ وبخاصة في حالة الهيئات التي تقدم إليها الخدمات حسب توافر الموارد ، فإنه يصعب على الوفد البريطاني فهم سبب اعتبار رصد اعتمادات تحت بند الوظائف المؤقتة في إطار الباب ٢٩ من الميزانية مقدسا ، نظرا إلى أن اعتماد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية يمكّن إدارة شؤون المؤتمرات من تعيين موظفين جدد .

٣٩ - وأضاف قائلا إن الوفد البريطاني يرى ، مثله مثل لجنة البرنامج والتنسيق ، أن خدمات المؤتمرات هي أحد الميادين الرئيسية التي ينبغي أن يتسنى فيها إجراء

(السيد كينتشن ، المملكة المتحدة)

تخفيضات إضافية في إطار التطبيق العام للقرار ٢١٣/٤١ . وقد لا يكون من المعقول أن يتوقع تطبيق هذا القرار بحذافيره حتى نهاية عام ١٩٨٩ ، غير أنه يجدر مواصلة بذل أكبر قدر من الجهود في هذا الصدد خلال العام القادم وخلال فترة الميزانية القادمة ، وذلك على الاقل فيما يتعلق بكل من إدارة شؤون المؤتمرات وأي قسم آخر من أقسام الامانة العامة . وأعلن أن الوفد البريطاني يوافق على وجهة نظر الامين العام فيما يتعلق بالوظائف التي ينبغي ألاّ تلغى في هذه المرحلة ، في الوقت الذي يرغب فيه الوفد بشدة أن تخضع أنشطة وحجم عمل هذه الإدارة لتحليل أكثر تعمقا ؛ وأعلن أن الوفد البريطاني يوافق أيضا على رأي الامين العام فيما يتعلق بالوظائف التي يمكن إلغاؤها .

٤٠ - وأعلن أن اللجنة الاستشارية تقترح ، في الفقرة ٥ من الإضافة إلى تقريرها (A/43/651/Add.1) ، إجراء يصل بين الافتراضات التي تستند إليها ميزانية الفترة الحالية التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٨ ، ويشكل عملا مستلهما من الإيمان بتطبيق أحكام القرار ٢١٣/٤١ المتصل بجداول ملاك الموظفين . ولاول مرة منذ عدة سنوات ، يسر الوفد البريطاني الانضمام إلى هذا العمل المستلهم من الإيمان بالامم المتحدة ومستقبلها . وانكباب المنظمة بكاملها على عملية الإصلاح ، بما فيها الإصلاح في مجال ملاك الموظفين ، قد كان حاسما في تغيير موقف المملكة المتحدة .

٤١ - وفيما يتعلق بالاثار المترتبة في الميزانية على تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/43/16 (Part I)/Add.1) ، قال إن وفد المملكة المتحدة يرى أنه حتى إذا لم يتعين إنهاء عملية تخفيض عدد الموظفين في نهاية عام ١٩٨٩ ، فإن التشبث بالاعتمادات المرصودة في الميزانية الحالية ومواجهة النفقات الإضافية في حدود هذه الميزانية يعد أمرا ذا أهمية بالغة . ولا يستثنى هذا بالضرورة إدخال تجديدات من النوع المقترح في الفقرتين ٢٧ و ٢٩ من الفصل الاول من التقديرات المنقحة فيما يتعلق بالإعلام وبوضع برنامج حوافز فيما يتعلق بتنقل الموظفين .

٤٢ - وفيما يتعلق بالخدمات المشتركة فيما بين المؤسسات المذكورة في الفقرة ١٦ من التقرير المتعلق بالتقديرات المنقحة ، قال إن الوفد البريطاني يشير إلى أن مشاورات ستجرى بواسطة لجنة التنسيق الإدارية فيما يتعلق بوظائف أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية وأمانة وحدة التفتيش المشتركة وأن جميع التخفيضات سترد في إطار مشروع الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ . ويتفق هذا ، في الحقيقة ، مع طلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الداعي إلى أنه ليس من الضروري

(السيد كينتشن ، المملكة المتحدة)

القيام فورا بتحديد الوظائف التكميلية الـ ٥٠ الواردة في الميزانية العادية والتي أوصيَ بإلغائها ، ولكن من الضروري تحديدها في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الماليتين القادمتين . وفيما يتعلق بمكاتب الاتصال ، الوارد ذكرها في الفقرة ٢٢ ، أشار الوفد البريطاني إلى التوصية ٣٣ لفريق الثمانية عشر فيما يتعلق بدمج الانشطة الداعمة لمكاتب الاتصال الدائمة التابعة لمختلف أجهزة الامانة العامة في نيويورك في مكتب واحد وهي توصية لم يرد بشانها أي ذكر ، لا في توصيات اللجنة الخامسة ولا في أي قرار . وسيكون من المفيد معرفة ما إذا طرأت أحداث جديدة في هذا الصدد منذ أن نشر التقرير المتعلق بالتقديرات المنقحة .

٤٣ - ومضى قائلا إن الوفد البريطاني مقتنع في كل الاحوال ، بأن الامين العام والامانة العامة في مجموعها يبذلان قصارى جهودهما لتنفيذ الولاية التي أوكلت إليهما بكل إخلاص ، ويرى أنهما جديران بأن تقدم إليهما اللجنة كل الدعم في هذه الفترة الحرجة .

٤٤ - السيدة فريسنيغ (النمسا) : قالت ، معربة عن مشاركتها الامين العام فيما أعرب عنه من قلق ، إنها تؤيد توصية لجنة البرنامج والتنسيق الداعية إلى عدم تخفيض وظائف خدمة المؤتمرات إلاّ بنسبة ١٠ في المائة . وفيما يتعلق بإلغاء ٥٠ وظيفة تكميلية في الاقسام الاخرى ، وهو ما أوصت به اللجنة الاستشارية مقابل إنشاء ١٠٠ وظيفة تحت الباب ٣٩ ، فمن المسلم به أن هذا التخفيض سيلحق الضرر بعملية تنفيذ البرامج . وإذا جرى هذا التخفيض في هذه الظروف ، فينبغي أن يُعطى الامين العام مجالا أكبر للتصرف في إطار الميزانية المعتمدة . إن الوفد النمساوي ينتظر باهتمام تقرير الامين العام محدّدا فيه تخفيضات الوظائف حسب أبواب الميزانية وحسب الفئات .

٤٥ - ومضت قائلة إن الوفد النمساوي يشارك لجنة البرنامج والتنسيق مشاركة كاملة رأيها القائل بلزوم تنفيذ التوصية ١٥ لفريق الثمانية عشر بمرونة لكيلا تتضرر البرامج ، وكذلك هيكل الامانة العامة وتكوينها . ويرى الوفد لزوم مراعاة الاولويات التي حددتها الدول الاعضاء والحالة الخاصة للدوائر ذات العدد المحدود من الموظفين . إن هذا ينطبق بوجه خاص على مكتب الامم المتحدة في فيينا الذي لم يكن فيه في جميع الاوقات سوى عدد محدود من الموظفين والذي ينبغي أن يتولى على الرغم من ذلك القيام بأعمال جديدة في الميدان الاجتماعي . وسيكون للتخفيضات المقترحة في عدد الوظائف آثار على عمل المكتب ، على نحو ما أكدته النمسا خلال أعمال لجنة البرنامج والتنسيق . إن تزويد المكتب بجميع الموارد التي يحتاج إليها ليتولى القيام بمهمته

(السيدة فريسنيغ ، النمسا)

الهامة وتنفيذ التوصية التي وضعتها لجنة البرنامج والتنسيق ، في الفقرة ٣٧ من تقريرها ، تنفيذا كاملا يتسمان باهمية بالغة .

٤٦ - السيد مونتي (الكاميرون) : أشار إلى أن آراء اللجنة الاستشارية وآراء الامانة العامة مختلفة فيما يتعلق بإمكانية تعويض إنشاء ١٠٠ وظيفة تحت الباب ٢٩ بإلغاء ٥٠ وظيفة في أقسام أخرى في الامانة العامة . وإذا لم يتسنَّ ، في رأي الامين العام ، أن يُعرف منذ الآن أي الوظائف يمكن إلغاؤها ، فينبغي على الاقل أن تقوم اللجنة الاستشارية بتحديد الاقسام التي يمكن أن توجد فيها هذه الوظائف . إن هذه المعلومات لا غنى عنها سواء من أجل توضيح المعالم أمام الامين العام ومن أجل طمأنة الدول الاعضاء التي قد تخشى ، ولها الحق في ذلك ، أن تؤثر هذه التخفيضات الجديدة التي يمكن ، حسب رأي اللجنة الاستشارية ، أن تمس وظائف الخدمة العامة ووظائف الإداريين على السواء ، على البرامج أو التوزيع الجغرافي للموظفين . وفي أي حال من الاحوال ، لا يمكن القيام ، مجددا بتخفيض عدد موظفي اللجان الإقليمية التي ، كما أشارت لجنة البرنامج والتنسيق ، قامت بالفعل بما فيه الكفاية من تدابير التخفيض . وبإمكان الامانة العامة ، التي تقول إنها غير قادرة على المضي في هذه التخفيضات دون أن تتضرر البرامج من ذلك ، أن تحدد على الاقل ما هي ميادين الانشطة التي ستتأثر . ولا تستطيع اللجنة الخامسة أن تسدي المشورة إلى الامين العام دون الحصول أولا على توضيحات من اللجنة الاستشارية ومن الامانة العامة على السواء . وينبغي للجنة الخامسة أن تحدد على وجه الخصوص ما إذا كانت التقديرات المنقحة التي تجتمع بشأنها اللجنة تعكس الحالة الراهنة أو ما إذا كانت قد اتخذت تدابير إصلاح جديدة منذ إنشائها .

٤٧ - السيد تتمانتي (الارجنتين) : قال إنه يسلِّم بأن التوصية ١٥ لفريق الثمانية عشر هي من أصعب ما يمكن تطبيقه من التوصيات . وكما أشارت الوفود الاخرى بالفعل ينبغي الاخذ في الاعتبار أن الهدف الاساسي ليس مجرد تخفيض النفقات ، ولكن زيادة فعالية الامانة العامة .

٤٨ - وأضاف قائلا إن ممثل المملكة المتحدة أشار بحق إلى أنه إذا كانت لجنة البرنامج والتنسيق قبلت اقتراح الامين العام فيما يتعلق بخدمات المؤتمرات ، فذلك لانه أوضح لها بأن تخفيض عدد الموظفين بنسبة تزيد على ١٠ في المائة قد تكون له انعكاسات على الخدمات المعنية . ولهذا السبب أيضا انضمت الارجنتين إلى توافق

(السيد تتمانتي ، الارجنتين)

الآراء . ومع ذلك فإن لجنة البرنامج والتنسيق أدركت أن المعدل الكلي للتخفيض سيكون أقل من المعدل الوارد في الاقتراح الاولي للامين العام . وقد طرأ أمر آخر منذ ذلك الحين : أن اللجنة الاستشارية تقترح إنشاء ١٠٠ وظيفة عن طريق إلغاء ٥٠ وظيفة أخرى في أقسام أخرى . وكما لاحظ ممثل الكاميرون ، ينبغي أن تعرف اللجنة الخامسة ما هي الاقسام التي ستُجرى فيها هذه التخفيضات في نهاية الامر . وتعد هذه مسالة هامة لاسيما وأن اتخاذ أي تدابير جديدة للتخفيض يضر ، في رأي الامين العام ، بتنفيذ البرامج . على أن التوصية ١٥ تنص على لزوم تجنب ذلك ، كما حذرت لجنة البرنامج والتنسيق بالفعل في الفقرة ٣٧ من تقريرها من الاثار التي يمكن أن تتركها التخفيضات في بعض الاقسام . إننا لا نحل أية مشكلة بالمحافظة على برنامج إدارة شؤون المؤتمرات على حساب الانشطة الاخرى . ومع ذلك فلايزال الوفد الارجنتيني مقتنعا بأن اللجنة قادرة على التوصل إلى قرار يوفق بين الاهداف الثلاثة المنشودة وهي : عدم تجاوز المبلغ الكلي للاعتمادات المتوفرة بالنسبة للسنة المالية ، وتنفيذ التوصية ١٥ ، وتجنب حدوث أية آثار سلبية على البرامج .

٤٩ - السيد لعجوزي (الجزائر) : قال ، ملاحظا أن النقاش يدور حول التوصية ١٥ ، إن التوصيات الاخرى لفريق الثمانية عشر مهمة أيضا ، سواء منها على سبيل المثال ، التوصية التي تدعو إلى اتخاذ تدابير لضمان تمثيل مواطني البلدان النامية في الوظائف ذات الرتب العليا ، أو التوصية التي تدعو إلى عدم تمديد مدة خدمة وكلاء الامين العام والامناء العامين المساعدين أكثر من عشر سنوات . على أن التقريرين الاولين المرحليين للامين العام لا يتناولان هذه التوصيات الاخرى . فهل تُرى ستعطى توضيحات بشأن هذه النقطة خلال السنة الثالثة لعملية الإصلاح ؟

٥٠ - وفيما يتصل بالبيانات المتعلقة بتنفيذ التوصية ١٥ ، قال إنها ليست كاملة . فالامين العام لا يبين ما يزمع القيام به فيما يتعلق بوظائف وكلاء الامين العام والامناء العامين المساعدين الذين ينبغي خفض عددهم بنسبة ٢٥ في المائة . ويمكن أن يتساءل المرء عما تتضمنه الخطط التي وضعها الامين العام لغرض تنفيذ التوصية ١٥ . فلقد مرت سنتان بالفعل منذ بداية الإصلاحات ؛ ولذلك فقد توفر للامانة العامة الوقت الكافي لتحديد احتياجاتها من الموظفين . كما أنها لم تقم دائما بتقديم دراسات بشأن هذه المسالة وتكتفي بتقديم أرقام . ونظرا لعدم توفر البيانات ، لم تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق من إبداء رأيها بشأن ما ستتركه التخفيضات من آثار على

(السيد لعجوزي ، الجزائر)

البرامج . لذا فإن الامر هنا يتعلق بجانب مهم من التوصية ١٥ ، يدعو إلى خفض عدد الموظفين بنسبة ١٥ في المائة دون أن يعرقل ذلك تنفيذ البرامج . فينبغي للجنة الخامسة أن تبدي رأيها في ضوء التوضيحات التي قدمها الامين العام .

٥١ - وفيما يتعلق بتخفيض عدد الموظفين في إدارة شؤون المؤتمرات ، قال إنه كان على لجنة البرنامج والتنسيق أن تختار بين مجموعتين من الارقام دون أن تعرف كيفية توفر هذه الارقام . ومن الاسباب التي استُند إليها لتسويغ إجراء خفض بنسبة ١٠ في المائة كحد أقصى ، ضرورة احترام تساوي جميع اللغات الرسمية في المنظمة وفقا للقرار ٣٠٧/٤٢ جيم . إن هذه الحجة ليست مقنعة . وفي حقيقة الامر ، ينبغي أن تُشفع الارقام المقدمة بدراسة داخلية توضح الاحتياجات الفعلية لإدارة شؤون المؤتمرات . لقد قدمت الصين والكاميرون بشأن هذه النقطة أسئلة تمس صميم الموضوع . وفي واقع الامر ، فإن اللجنة لا تستطيع الموافقة بسهولة على خطط الامين العام دون أن تعرف على وجه الدقة الاقسام التي ستنفذ فيها الاقتطاعات المتوقعة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠